حدود الدور الجزائري في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي.

شمسة بوشنافة
أستاذ محاضر –أ-
كلية الحقوق و العلوم السياسية
جامعة قاصدي مرباح.ورقلة.

ملخص الدراسة باللغة العربية

تتناول هذه الدراسة الدور الجزائري في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي ،التي تمثل العمق الاستراتيجي للأمن القومي الجزائري، ،بعد النشاط الخطير و التمركز الكبير للجماعات الإرهابية بهده المنطقة، حيث تتبنى الجزائر مقاربة تقوم على تفكيك أزمة المنطقة المعقدة من خلال الدبلوماسية السلمية التي تعتبرها احد أهم الأدوات لتحقيق التوافق بين الأطراف المتصارعة و إبعاد خطر الانزلاق إلى الحروب الداخلية و فتح باب نمو الإرهاب و التطرف و التدخل الخارجي ، كما تؤكد الجزائر على التعاون بين مختلف الشركاء الأفارقة ولا سيما في إطار الاتحاد الإفريقي، الذي تعمل الجزائر على تفعيل دوره من خلال آليات مجلس الأمن و السلم ولجنة الحكماء ،هذا إلى جانب تركيز الجزائر على التنمية الاقتصادية وعلى تعاون دولي، يحترم سيادة الدول و خصوصيات المنطقة . ولكن نجاح هذا المقاربة يبقى مرهون بقدرة الجزائر على التغلب على العديد من التحديات ، و في مقدمتها تعقد الظاهرة الإرهابية في المنطقة ، وتدخل القوى الكبرى.

الكلمات المفتاحية: الجزائر،الساحل، مكافحة الإرهاب، تسوية النزاعات، الأمن، الاستقرار.فرنسا و الساحل، الدبلوماسية الأمنية.

Cette étude porte sur le rôle de l'Algérie dans la lutte contre le terrorisme dans la région du Sahel-profondeur stratégique de la sécurité nationale-, après l'activisme dangereux et la grande concentration de groupes terroristes dans cette région .Elle adopte une approche basée sur le démantèlement de la crise multidimensionnelle à travers la diplomatie pacifique, comme l'un des outils les plus importants, pour assurer un consensus politique entre les parties en conflit et éviter le danger des guerres internes et les interventions extérieures . L'Algérie opte également, pour la coopération entre les différents partenaires africains, en particulier l'Union africaine, que l'Algérie cherche à renforcer son rôle à travers les mécanismes du Conseil de sécurité et le Comité des Sages .Elle plaide aussi pour le développement économique et la coopération internationale, dans le respect de la souveraineté des nations et les particularités de la région.

Cependant, la réussite de cette approche reste tributaire de la capacité de l'Algérie à surmonter de nombreux défis, notamment la complexité du phénomène du terrorisme dans la région et l'ingérence des grandes puissances.

مقدمة:

إن الحديث عن الدور الجزائر في منطقة الساحل لا ينفصل عن دورها التاريخي و التقليدي منذ الاستقلال. و هو دور فرضته الحتمية الجغرافية و التاريخية و المصير المشترك . و أصبح أكثر من ضروري في ظل التحولات الجيوسياسية التي تعصف بالمنطقة و مختلف التهديدات التي تهدد بقاء الدولة، خاصة تنامي الجماعات الإرهابية العابرة للحدود و تزايد أخطار التفكك و الانقسامات العرقية و الدينية و العلاقات العنكبوتية التي تم نسجها مع شبكات الجريمة المنظمة.

لقد أدركت الجزائر ومنذ استقلالها، أن إفريقيا هي العمق الاستراتيجي للأمن القومي الجزائري بكل أبعاده السياسية و الاقتصادية و العسكرية و هو ما يظهر في توجهها جنوب-جنوب و دعمها الكبير لحركات التحرر و نضالها الدولي من اجل نظام اقتصادي دولي عادل، يضمن تنمية اقتصادية و اجتماعية لكامل إفريقيا .و رغم الانكماش الذي عرفته الدبلوماسية الجزائرية، بسبب العشرية السوداء خلال التسعينات،سرعان ما استعادت الجزائر نشاطها و كانت تسوية النزاع الاريتري – الإثيوبي، تكريسا لهذه العودة إلى جانب الدور الجزائري في إطار الاتحاد الإفريقي و مبادرة النيباد .وبدئ هذا الدور أكثر نشاطا مع أزمة الساحل و انتشار التهديدات الإرهابية و تمددها في كامل إفريقيا،حيث أصبحت الجزائر المحرك للعديد من المبادرات السياسية و الأمنية، سعيا منها للحفاظ على أمنها الذي يرتبط بالأمن في الساحل و في إفريقيا.

***أهمية الدراسة:** إن انتشار الإرهاب في منطقة الساحل و الصحراء و كامل إفريقيا و تداعياته الأمنية الخطيرة ليس على الأمن القومي الجزائري، بل العربي ،تشكل دافعا للنقاش الفكري و الأكاديمي من اجل البحث في الارتباطات التاريخية و الأمنية و القبلية بين الجزائر ومنطقة الساحل و تأثيراتها على الأمن القومي الجزائري و بحث دور الجغرافيا في العلاقات الإقليمية و الدولية في ظل التحولات العميقة التي يشهدها العالم.

* **أهداف الدراسة**. تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن أبعاد الدور الجزائري في محاربة الإرهاب في منظفة الساحل واهم الآليات التي يتصورها صانع القرار الجزائري في إدارة امن و استقرار المنطقة، لردع التهديدات التي تواجه الأمن القومي الجزائري من الجنوب خاصة .كما تسعى الدراسة إلى تفسير و تحليل أهم التحديات التي من شانها عرقلة و الحد من هذا الدور.

إشكالية الدراسة: تحاول الدراسة الإجابة على سؤال محوري هو: ماهي حدود ورهانات الدور الجزائري في محاربة الإرهاب بمنطقة الساحل .؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية العديد من الأسئلة أهمها:

ماهي محددات الدور الجزائري في محاربة الإرهاب في منطقة الساحل.؟

ما هي أهم آليات هذا الدور و ماهي العراقيل التي تواجهه.؟

منهج الدراسة. للإجابة على الإشكالية ، تم توظيف المنهج الوصفي للكشف عن التطورات الأمنية في المنطقة و تتبع الجهود الجزائرية في مكافحة الإرهاب ،إلى جانب توظيف الاقتراب النسقي الذي يسمح لنا بتفسير التداخل بين مختلف المتغيرات.

المحور الأول :محددات الدور الأمني الجزائري في منطقة الساحل الإفريقي.

يرتبط الدور الجزائري في منطقة الساحل بالمخاوف الأمنية والسياسية القائمة و المحتملة على الأمن القومي الجزائري و الناتجة عن ما تعانيه هذه المنطقة من فوضى و عدم استقرار، في ظل الترابط الجغرافي و الاجتماعي بين الجزائر و دول الساحل.و من أهم هذه المحددات:

أولا: الروابط الجغرافية و التاريخية. إن العمق الجغرافي، يكشف عن الاستمرارية المكانية للدولة أو المجتمع و يقدم توصيفا للساحة الإستراتيجية التي يجري عليها التأثير المتبادل و ثمة علاقة تبعية و ارتباط تأخذ صورة دوائر متداخلة بين المقاييس الداخلية لمجتمع ما و الساحات الإقليمية التي يجري عليها التأثير المتبادل.و هناك ضرورة للمزاوجة بين المقاربة الإستراتيجية ذات العمق التاريخي القادر على إدراك الارتباط الماضي و الحاضر و المستقبل و بين تحليل العمق الجغرافي القادر على إقامة

تواصل سليم بين المقاييس الداخلية و الإقليمية و الدولية[1] هذه الخصائص تظهر في موقع الجزائر و علاقته بمنطقة الساحل وشبكة العلاقات التي تعمقت و أصبحت عامل هام في التفاعلات الجزائرية-الإفريقية .

تقع الجزائر في شمال غرب القارة الأفريقية، تطل شمالا على البحر الأبيض المتوسط ويحدها من الشّرق تونس وليبيا ومن الجنوب مالي والنيجر ومن الغرب ،المغرب و الجمهورية العربية الصحراوية وموريتانيا. وبهذا يعتبر الجنوب الجزائري امتدادا لمنطقة الساحل كما تتقاسم الجزائر الحدود مع ثلاث دول تقع في قلب منطقة الساحل و هي موريتانيا،مالي و النيجر، النيجر باعتبارها الدول الثلاث الساحلية الرئيسية إلى جانب بوركينافاسو، والتشاد. و بالنظر إلى امتداد منطقة الساحل جغرافيا من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر لمسافة 2400 ميل في حزام ،يتراوح عرضه بين عدة مئات وآلف كلم وتبلغ مساحة أكثر من ثلاثة ملايين كلم2. يحدها شمالا الصحراء الكبرى وجنوبا منطقة السافانا وهي تضم اليوم السنغال، موريتانيا ،مالي، بوركينافاسو، النيجر ، التشاد ،السودان وأرتيريا ، تتضح محورية منطقة الساحل بتداخلها مع إفريقيا الشمالية و الغربية وصولا إلى البحر الأحمر و هي بذالك تشكل العمق الاستراتيجي للأمن القومي الجزائري.[2]

وتاريخيا اعتبر هذا الترابط الجغرافي ، نقطة عبور في العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية بين الشمال و الجنوب، حيث شكلت قوافل الملح الذي كان يستبدل بالذهب و المواد الموسمية و الزاوية التجانية، جسرا بين عين مهدي في الاغواط ودكار في السنغال و ابيدجان و كوت ديفوار .و قد أدى الاستعمار إلى تعزيز هذه الروابط الجغرافية من خلال تدعيم التضامن الإفريقي ، حيث أصبحت الجزائر ارض للاجئين و المحاربين الافارقة . وتبرز العلاقات الاجتماعية خاصة في شبكة العلاقات العابرة للحدود بين طوارق منطقة الساحل وطوارق الجزائر ،الذين يمثلون أحد مكونات المجتمع الجزائري والمنتشرين بصفة كبيرة في كل من الهقار ، جانت ، تمنراست وأدرار و يملكون علاقات عائلية و قبلية مع جيرانهم الماليين ، تقوت مع الوقت حيث استقر العديد من طوارق مالي في عاصمة الهقار وتمنراست بسبب أزمة الغذاء و الجفاف خلال سنوات 1970و 1980[3].

كما أن المصير المشترك بين الأفارقة و الجزائريين، أدى إلى نسج علاقات أخوية وتضامنية وذاكرة جماعية أصبحت عاملا مهما في محاربة الاستعمار و الاستراتيجيات الغربية في كامل إفريقيا. وتكرس هذا الميراث التاريخي في الدبلوماسية الجزائرية من خلال مبدأ التضامن و التعاون و عدم التدخل في شؤون الآخرين. و عليه فان أهمية الساحل لا يمكن فصلها عن المجال الحيوي للجزائر بحكم الموقع إلى جانب الدور التاريخي الذي لعبته في تحرير القارة من الاستعمار وتحقيق الوحدة و التضامن، وهو الخط الذي يعتبر محور التحرك الجزائري في كامل إفريقيا إلى غاية اليوم.

ثانيا: التخوف من عدوى صراع الطوارق و التهديد الإرهابي.إن اغلب دول الساحل (،مالي،موريتانيا،النيجر و التشاد) معنية بمشكل الطوارق و معرضة لاضطرابات يمكن أن توقظ المشروع الفرنسي في المنطقة و الخاص بفصل الصحراء ،حيث أنشأت فرنسا المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية (OCRS)،كخطوة أولى لإنشاء الدولة الصحراوية المستقبلية،بموجب البند الثاني من القانون رقم 27-57المؤرخ في 10 جانفي 1957، والذي تضمن حدود الدولة الجديدة و التي تشمل المنطقتين الجزائريتين و هما الساورة و الواحات و دوائر غاندام و هي الغاو و تمباكتو في السودان و اغاديز بالنيجر و مناطق بوركو و هي اينودي و تيبيستي في التشاد ،إلى جانب موريتانيا ،التي أقحمت بالكامل ضمن هذه الدولة الجديدة (و هذه المناطق الصحراوية هي مناطق لتمركز الطوارق خاصة بالنسبة للجزائر و النيجر). تكريسا لهذا المشروع، تم أيضا تعيين" وزارة الصحراء " في الحكومة الفرنسية في 12 جوان 1957،.ورغم أن هذا المشروع لم يتحقق مع استقلال الدول، إلا انه نمى لدى سكان الطوارق أمل الاستقلال الذاتي ،كما أن فرنسا لم تتخلى عن هذا المشروع الذي يرتبط بمصالحها الطاقوية في الصحراء الإفريقية و هو ما يفسر تحركاتها إلى غاية اليوم.[4] وتدرك الجزائر خطورة إحياء هذا المشروع على امن المنطقة في ظل تقنين التدخل الخارجي، تحت ذرائع حقوق الإنسان و محاربة الإرهاب، الذي توظفه فرنسا من اجل استعادة نفوذها في إفريقيا و الذي تقلص لصالح الولايات المتحدة و الصين، لذلك تحرص الجزائر على مقاومة التدخل الخارجي من خلال الحرص على تسوية قضايا المنطقة و أهمها قضية الطوارق. .

إن هاجس الدولة الترقية كما تطمع و تعمل على تحقيقه فرنسا خاصة، دفع بالجزائر إلى الإمساك بتسوية هذه الأزمة بالطرق السلمية بهدف ضمان استقرار جنوبها. فقد كانت الجزائر فاعلا أساسيا في اتفاق تمنراست بين الحكومة المالية و الطوارق بعد أحداث 1992-1990 و الذي ركز على اللامركزية في شمالي مالي واستيعاب مقاتلي الطوارق. ولم يثني فشل هذا الاتفاق الجهود

الجزائرية في جمع أطراف الأزمة التي تطورت في 2006، و استمرت إلى غاية 2009، و توقيع اتفاق الميثاق الوطني إلى جانب جهودها في الأزمة التي بدأت في 2012 و ما تلاها من تداعيات.

إن استمرار مشكل الطوارق في مالي، في ظل تفاقم المشاكل السياسية و الأمنية و نمو الإرهاب العابر للحدود وازدياد المخاوف من احتمال تحالف الطوارق و الحركات الإرهابية و الجريمة المنظمة في منطقة الساحل، يهدد الأمن القومي الجزائري . فالعديد من الدراسات تشير إلى اتخاذ الحركات الإرهابية من الساحل ،منطقة للتمركز و النشاط الذي تمدد في كامل إفريقيا و الشرق الأوسط.،و في هذه الظروف، تتخوف الجزائر من عودة نشاط الجماعات الإرهابية الجزائرية التي استقرت في النيجر بعد الضربات الموجعة التي تلقتها من الجيش الجزائري .فمنذ 1988، تحاول بعض الخلايا التابعة للجماعة الإسلامية المسلحة GIA،التمركز في النيجر و على رأسها بالمختار القيادي في الجماعة الإسلامية للدعوة و القتال و القاعدة و مدرب الجماعات الإرهابية في الصحراء و الساحل، و قائد جماعة الموقعون بالدم « Signataires par le sang" ،بعد فصله من القاعدة في سنة 2012، حيث يعمل على نسج علاقات مع السكان و يعتمد على مقاتلين من الساحل.و قد قام باقتحام سجن نيامي و تحرير العديد من السجناء الإرهابيين في 2013، كما تبنى اختطاف الرهائن في عملية عين اميناس بالجزائر.و قد كشفت الأحداث أن من بين القياديين في هذا الهجوم، يوجد ساحليين مقربيين من بالمختار، إلى جانب جزائريين منهم لمين بوشنب الذي كان أمير حركة الفيس في الصحراء من اجل العدالة الإسلامية (FSHI() .إن الجنوب الجزائري مهددا أيضا من قبل حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا (MUJAO)، التي انفصلت عن القاعدة و يعود تاريخ تأسيسها إلى خريف 2011 ،و تتكون أساسا من ساحليين و قادتها مقربين من بلموختار ، أمثال عور ولد حمادة ، الذي كان ضابط سابق لبلمختار في تنظيم القاعدة. كما توجد هذه الحركة تحت قيادة الموريتاني حمادة ولد محمد ولد خيرو، مسير الجنة القانونية للجماعة و الذي تربطه علاقات مع بلمختار. و في المنطقة التونسية القصرين ، فقد تم استثمار جبل الشعانبي من قبل الجهاديين التونسيين المقربين من القاعدة و سلفي أنصار الشريعة على بعد بضع كيلومترات من الحدود الجزائرية، تحت اسم كتيبة عقبة بنو نافع. وفي إطار إقليمية التهديد الإرهابي بين المغرب العربي و الساحل ،فان بناء روابط عملياتية بين مختلف الجماعات الإرهابية أمر محتمل. فحسب الاستخبارات الفرنسية هناك العديد من مراكز التدريب في جنوب ليبيا قريبة من الحدود الشرقية الجزائرية تشمل صحراء تونس و ليبيا. [5].

فحركة بوكو حرام في النيجر ،ترتبط بعلاقات مميزة مع القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و مختلف الجماعات الإسلامية و منها أنصار الدين و حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا .كما تشير المعلومات إلى أن العديد من عناصر بوكوحرام ينشطون على الأراضي المالية. و يوضح تقرير الأمم المتحدة لديسمبر 2011 ، أن مئات من المقاتلتين النيجيريين و التشاديين المنتمين إلى حركة بوكوحرام ، تلقوا تكوينا عسكريا في مراكز القاعدة في مالي[6].هذا إلى الجانب الجبهة الوطنية النيجيرية Le Front Patriotique Nigérien، و الحركة النيجيرية للعدل Mouvement des Nigériens pour la Justice و القوى الثورية للصحراء. Les Forces Révolutionaires du Sahara. [7]

تؤكد هذه المعطيات ،أن منطقة الساحل تحولت إلى ساحة لنشاط العديد من المنظمات الإرهابية و منها القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و التي تعتبر أهم جماعة و تربطها علاقات وثيقة مع تجار المخدرات و الأسلحة أو ما يسمى le Nacro –Etat، حيث تتولى القاعدة حماية المهربين بين مالي و اسبانيا ،و بين الجزائر و ليبيا و بين الجزائر و المغرب ،كما تشير بعض المعلومات إلى تورط جماعات الطوارق في تجارة المخدرات و التنسيق مع القاعدة في إطار تبادل المصالح. [8]

هذه الشبكة الإقليمية من التهديدات العابرة للحدود و المتداخلة و التي أصبحت تغطي المنطقة بكاملها ،استفحلت في المنطقة بسبب المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية و غياب مفهوم الدولة وحالة الهشاشة والانكشاف الأمني والاقتصادي ، تحمل أخطار قائمة و تهديدا مستقبليا للأمن في كامل الساحل و الصحراء و في الجزائر . و بهذا فان الدور الجزائري في تامين المنطقة هو تامين للحدود الجزائرية الجنوبية و الحفاظ على أمنها القومي.

ثالثا: التخوف الجزائري من التمركز العسكري الغربي وتطويق الدور الجزائري في المنطقة. يمثل النشاط العسكري الغربي في منطقة الساحل و إفريقيا اكبر المخاوف التي تعمل الجزائر على وقفها و الحد منها ،لما تمثله من تهديد للأمن القومي الجزائري و الأمن الإفريقي .و لذلك تسعى الجزائر إلى تفكيك كل المشاكل السياسية و الاقتصادية التي أصبحت منفذا و حجة للتدخل الغربي العسكري و العمل على إقامة قواعد عسكرية على غرار ما هو حاصل في دول غرب إفريقيا و الشرق الأوسط . ففي إطار إعادة التمركز الدولي الجديد و الصراع بين القوى الدولية على مناطق النفوذ في إفريقيا ، أصبحت الصراعات العرقية و الاثنية

و محاربة الإرهاب أقوى الحجج في استقدام القوى الغربية للمنطقة لتنفيذ مخططاتها . فقد أقحم الساحل و الصحراء و كامل إفريقيا ضمن الإستراتيجية الدولية لمحاربة الإرهاب منذ 11 سيتمبر 2001 و التطرف على حساب الأمن و الاستقرار المحلي. و يكشف التدخل في ليبيا الذي أشعل كامل المنطقة بسبب إمدادات السلاح و الدعم السياسي و تدويل الأزمة، سعى كل من فرنسا و أمريكا إلى تطويق المنطقة بقواعد عسكرية تسمح لها بحماية مصالحها خاصة وقت الأزمات استكمالا للطوق العسكري الجديد في كامل إفريقيا.

ففرنسا تمتلك ست قواعد عسكرية ،ثابتة في القارة الأفريقية أبرزها القواعد المتواجدة في غرب أفريقيا في داكار «السنغال» وأخرى في ليبرفيل «الجابون» والثالثة في أبيدجان «ساحل العاج» فضلا عن القاعدة العسكرية الموجودة في جيبوتي وفي بانجي»أفريقيا الوسطى» ونجامينا»تشاد»، بينما تتواجد عسكريا بأحجام مختلفة في دول أفريقية أخرى مثل النيجر وموريتانيا.

كما تشمل القواعد العسكرية الأمريكية في إفريقيا حسب البحث الصادر عن المؤسسة البريطانية «أكسفورد أناليتيكا»، قواعد ثابتة وقواعد مرنة ومراكز ترابط فيها قوات عمليات، خصوصا في كينيا وإثيوبيا ونيجيريا وتشاد والنيجر وفى ساحل العاج وفى موريتانيا والمغرب ودول أخرى، بالإضافة إلى بعض التسهيلات تسمح للقوات الأمريكية باستخدام مطارات الدول الإفريقية كما هو حال التشاد و النيجر ، والنيجر وفى توغو وفى ساحل العاج والسنغال والمغرب وموريتانيا وفى غانا وسيراليون وليبيريا وجمهورية الكونجو برازافيل، وتقوم الولايات المتحدة حاليا، ببناء أكبر قاعدتين عسكريتين إحداها في إثيوبيا والأخرى في النيجر، ويجرى التخطيط لإقامة قاعدة للعمليات الخاصة في جنوب السودان. هذا إلى جانب قاعدتي جيبوتي و كينيا التي كانت أول دولة تبرم اتفاقية رسمية لهذا الغرض مع الولايات المتحدة منذ فبراير 1980، وتسمح باستخدام ميناء ممباسا وقاعدتين جويتين.و بالفعل استخدمت قاعدة كينيا في تسهيل التدخل العسكري الأمريكي في الصومال عام 1994 وعمليات الإغاثة عقب الحرب الرواندية عام 1994، و تعتمد عليها أمريكا في حربها العالمية على الإرهاب .[9]

إن سياسة عسكرة إفريقيا بحجة محاربة الإرهاب تنطوي على رهانات سياسية و أمنية في غير صالح استقرار المنطقة بكاملها و هي تقويض للدور الجزائري في ظل تضارب المصالح و الاستقطاب الحاد بين عديد الأطراف و سياسة الضغط التي مورست و تمارس من قبل القوى الأجنبية لترجيح المعادلة لصالحها، ومن ثم إبعاد الجزائر و إفشال دورها لصالح أطراف إقليمية مثل مجموعة إفريقيا الغربية، و هو الأمر الذي يجعل الجزائر مهددة و بعيدة عن المعادلة الأمنية في إفريقيا و في منطقة الساحل. و من جانب آخر، فان الضربات التي وجهت للقاعدة و الجماعات الإرهابية في شمال مالي من قبل فرنسا يدفعها للتمركز و النشاط في الجنوب الجزائري وهو ما يعني تهديد الأمن القومي الجزائري . ولهذا تتخذ الجزائر سياسة دفاعية من خلال التركيز على الحل السياسي الذي من شانه أن يجمع الأطراف المتنازعة و يحجم الطموحات الغربية و الإقليمية في المنطقة.

ان فشل التدخل العسكري في حل أزمة افغنستان و العراق بل و مساهمته في انتشار الإرهاب و الفوضى يفسر التخوف الجزائري من العمليات العسكرية في الساحل على حساب الحلول السلمية و الاقتصادية. يؤكد الباحث Jean-François Bayart،"بان التدخل يتصرف كأنه نبؤة تحقق ذاتها و لكنه ينتهي بخلق التهديد المراد تجنبه و تأزم الوضع .إن فرنسا و الولايات المتحدة و من خلال تعظيم خطر الصراع المسلح الإسلامي في منطقة الساحل، فإنهما تدفعا إلى مخاطر تدعيم علاقة تحالف ظرفي بين الجماعات الجزائرية المنضوية تحت لواء القاعدة و الطوارق في إطار اديولوجية مشتركة....ان تعيين الإسلام كعدو للغرب في المنطقة و اضطهاده، هو طريقة لإثارة التذمر الاجتماعي للمهمشين .و يتساءل هل مطالبة حكوماتنا بالتفكير في انعكاسات خياراتها في الساحل امرأ كثيرا؟ و يضيف انه و خلال عقود قليلة ،أدت هذه الحكومات إلى خلق ثلاث مداخيل مربحة للجماعات الإرهابية وهي تهريب المخدرات و نقل المهاجرين ، و المطلب الإسلامي ، وهي مداخيل ذات قيمة اقتصادية و سياسية تخدم الجماعات الإرهابية...و يطالب بمراجعة هذه السياسة «السخيفة...».[10]

ووعيا بهذه الأخطار و الخلفيات ، تتبنى الجزائر مقاربة من شقين و هما :الشق السلمي الذي يوظف في معالجة المشاكل السياسية و الاقتصادية بالمنطقة و أهمها مشكل الطوارق من خلال الاعتماد على الحل السلمي الذي يجمع مختلف الطوائف التي تقبل الحوار و تنبذ العنف و التطرف ، وهو مبدأ كرسته الجزائر في حل أزمتها الداخلية في إطار قانون المصالحة الذي وضع حدا لنزيف داخلي دام أكثر من عشر سنوات .و قد استطاعت بذلك تفكيك الجماعات الإرهابية و إعطاء فرصة لبعض الأفراد الذين تم تظليلهم بحجج دينية واهية. أما الشق الأخر فهو الشق الأمني العسكري و الذي يقوم على توجيه ضربات قوية للخلايا و الجماعات الإرهابية المتمركزة في المنطقة من خلال تعاون إقليمي* و دولي يسمح بالقضاء على بؤر الإرهاب.إن اضطلاع الجزائر بدور الوسيط في الأزمة المالية، يمكن الجزائر من:[12]

-ضمان بعض الخطوط الحمراء و منها الحيلولة دون تشكل دولة الازواد .

-تصدير الأمن وتحمل مسؤوليات جديدة في المنطقة.

-و أخيرا فان الجزائر في وضعية الداعم للأمن في شمال مالي ، إنها تدافع عن عودة النظام من خلال قنوات محلية قريبة و تضمن استمرار النفوذ الجزائري.

للدور الجزائري أيضا أبعادا اقتصادية.فمنطقة تاودني ، تمثل إحدى المناطق المهمة،توجد تحت استغلال الجزائر منذ سنوات في إطار الشركة الجزائرية سونا طراك و الشركة الايطالية ENI، و اللتين انسحبتا في 2013، بسب الأوضاع الأمنية بالنسبة للجزائروقلة المردود بالنسبة لايطاليا. و شكل ذلك خسارة للجزائر، قدرت ب60 مليون دولار.و بدوره مجمع سيفيتال دخل في مفاوضات مع مالي للاستثمارفي صناعة السكر ،كما تم عقد اتفاق امتيازات الأراضي في السودان وفي إثيوبيا و جيبوتي . وفي هذه الظروف و حفاظا على أمنها و مصالحها وضمان دور فاعل في الساحل في مواجهة دول إفريقيا الغربيةخاصة(النيجر وكوت ديفوار) ، تسعى الجزائر إلى الحفاظ على علاقات توافق مع الجيران من خلال المساعدات الاقتصادية حيث منحت الجزائر لحكومة امادو توماني توري هبة بقيمة 10 مليون دولارلشمال مالي في جوان 2011. كما منحت أيضا مبلغ 100مليون دولارلتونس منها 40 مليون دولاربنسبة فوائد 1%، و 50 مليون دولاربدون فوائد و 10مليون دولاركهبة إلى جانب 902 مليون دولارديون تم مسحها ل14 دولة افريقية، اغلبها دول الساحل في سنة 2013 ،كما مسحت في سنة 2012 ديون 10دول افريقية بقيمة 3 مليار . و في الجنوب الشرقي ، تشارك الجزائر في بناء القوات الأمنية الليبية و مساعدة تونس في مواجهة الجهاديين في جبل الشعانبي منذ 2013 . [13] و تنطوي هذه الجهود الجزائرية على تصور شامل للإرهاب باعتباره ظاهرة اجتماعية و اقتصادية و سياسية يتم التصدي لها عبر تقوية الدولة عسكريا و دعمها اجتماعيا لحلحلة الأزمة في كامل الساحل.

المحور الثاني:آليات الدور الجزائري في محاربة الإرهاب.

إدراكا لاهية منطقة الساحل و رهانات الأزمة و الخلفيات التي تسعى مختلف القوى تكريسها في إطار سياسة مكافحة الإرهاب في المنطقة ،تسعى الجزائر لوضع حد لعدم استقرار المنطقة و خلق ميكانزمات تمكنها من لعب هذا الدور.

أولا: التسوية السلمية للنزاعات الإفريقية .منذ الاستقلال أصبحت الجزائر محل ثقة العديد من الأطراف الدولية و الإقليمية في الاضطلاع بمهمة تخفيف الصراعات و تسويتها عبر دبلوماسية الوساطة ، و هي ثقة نبعت من المبادئ التي ارتكزى عليها الدور الجزائري و التي من أهمها حسن الجوار الايجابي و احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار و دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها .مبدأ حل النزاعات بين الدول بالطرق السلمية و عدم اللجوء إلى القوة .مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. هذه المبادئ تم تكريسها في العلاقات الجزائرية مع جيرانها في إفريقيا و هو ما اكسبها مصداقية إلى غاية اليوم و كانت إحدى الآليات التي استثمرتها الجزائر من اجل استقرار إفريقيا و بعث علاقات التعاون. و تكريسا لهذا النهج، وقعت الجزائر على اتفاق حسن الجوار مع مالي في سنة1963، ومعاهدة الإخاء و الوفاق مع كل من تونس،مالي و النيجر التي تمحورت حول ترسيم الحدود [14].كما كان دور الجزائر نشطا في الإطار الثنائي و في إطار لجنة الوساطة و التحكيم التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية .فقد تدخلت لتسوية النزاع بين مالي و بوركينافاسو، و النزاع بين موريتانيا و السنغال و النزاع الحدودي التشادي –الليبي كما ساهمت في حل النزاع النيجري و حركة البيافرا الانفصالية [15].

هذا الرصيد التاريخي مازالت الجزائر حريصة على توظيفه في منطقة الساحل . ففي الأزمة المالية الأخيرة في جانفي 2012، قامت الجزائر، التي كانت دائما هي الراعي ألحصري لجميع اتفاقيات السلام السابقة، بدعوة طرفي النزاع لوقف إطلاق النار والجلوس إلى طاولة المفاوضات لإيجاد تسوية سلمية للأزمة و تم التوصل إلى اتفاق السلام يوم 1 مارس2015 بين الحكومة المالية و الجماعات السياسية-العسكرية لشمال مالي.كما باشرت الجزائر جهودها في ليبيا من اجل التوسط لحل النزاع و صراع الفرقاء و قد استقبلت العديد من الشخصيات السياسية في ليبيا .و يأتي تركيز الجزائر على الحلول السلمية لازمات إفريقيا و الساحل من مبررات موضوعية أهمها:

*وقف استنزاف البلد.

*إيجاد أرضية مشتركة بين مختلف أطراف النزاع، كفيلة بحل النزاع نهائيا و تنمية الثقة بينهم من ثم ضمان ديمومة الاستقرار.

*إبعاد خطر تفتيت الدولة بين مجموعات متصارعة .

*إبعاد التمركز العسكري الغربي في المنطقة.

إن إصرار الجزائر على الدبلوماسية الأمنية يجنب المنطقة سيناريوهات العراق و افغنستان وليبيا ،التي أدى فيها التدخل الأجنبي إلى انتشار الإرهاب و تجارة الأسلحة والصراعات الطائفية ، و عليه وبالنظر إلى طبيعة التركيبة السكانية و تعدد القبائل و الاثنيات في الساحل و التي تعمل الجماعات الإجرامية على استغلالها في نشاطها،تمثل المقاربة الجزائرية احد أهم الوسائل للحفاظ على الوحدة الإقليمية و قطع الطريق عن الجماعات الإرهابية و من ثم الإبقاء على نفوذها و دورها في المنطقة في مواجهة بعض الأطراف الإفريقية و الغربية .

ثانيا: التنسيق الأمني بين دول الميدان . نظرا لتشعب المسالة الأمنية في منطقة الساحل و انتشار الحركات الإرهابية التي تمددت في كل من مالي و النيجر و الجنوب الجزائري و ليبيا و التداخل بينها و بين تجار الأسلحة و المخدرات ، أدركت الجزائر بان التعاون الأمني أمرا ضروبا بين الدول المعنية، و في هذا الإطار يأتي إنشاء القيادة العسكرية بتمنراست في 21 افريل 2010، لدول الميدان(الجزائر ،مالي ،موريتانيا ،النيجر) «Comité d›Etat-major Opérationnel Conjoint» و التي يتمركز عملها حول وضع مخطط للأمن الإقليمي و خلق وحدات مقاتلة مكونة من 5000 فرد في البداية ثم رفع العدد إلى 25.000 -75.000. [16]،اغلبهم من العسكريين الجزائريين ، رجال الشرطة و رجال الجمارك ورجال القانون(قضاة و محامين). و إلى جانب محاربة القاعدة، فان القيادة العسكرية لها أيضا مهمة استئصال شبكات التهريب في الساحل، و لأجل ذلك تم وضع تشجيع برامج للتنمية السياسية و السوسيو اقتصادية لدول المنطقة ، حيث و خلال اجتماع وزراء خارجية القيادة العسكرية في 20 ماي 2011،منحت الجزائر مساعدة قدرت 10 مليون دولار إلى مالي ،موجهة لتنمية البنية التحتية الخاصة بالري و الصحة في شمال مالي ،و هي المنطقة التي تتمركز فيها جماعات القاعدة. كما تم أيضا تأسيس مركز معلومات حول الساحل يتكون من ضباط في الاستخبارات للدول الستة، و أعضاء دول القيادة العسكرية إلى جانب بوركينافاسو و التشاد ،مقره الجزائر و ذلك من اجل تنسيق و تبادل المعلومات حول نشاط القاعدة. و تمثل الجرائر القوة الفاعلة في هذا التجمع و ذلك بسبب تجربة قواتها الأمنية في محاربة الإرهاب لأكثر من عشرين سنة و إمكانيات الجيش الجزائري القوية. فقد بلغت ميزانية الجزائر العسكرية في 2009 حوالي 5،3 مليار دولار بينما بلغت ميزانية مالي –أهم دول الساحل – 180 مليون دولار. [17]

إن الجزائر و من خلال هذا التنسيق بين الدول الميدان ،تعمل على بلورة ميكانزم مشترك بين الدول المعنية بالتهديد الإرهابي في منطقة الساحل بعيدا عن تدخل لأطراف أخرى بعيدة عن المنطقة و من ثم تخفيف عملية الاستقطاب و التدخل الخارجي من جهة ، و من جهة أخرى، فان تمدد النشاط الإرهابي و توسع الجماعات الإرهابية في كل من مالي و النيجر و موريتانيا و الجزائر ،لا يمكن مقاومته إلا في إطار تكتل امني إقليمي يسمح بتبادل المعلومات و مراقبة الحدود الممتدة و المشتركة.

ثالثا:التعاون الأمني مع الولايات المتحدة يشكل التعاون الأمني الجزائري-الأمريكي في منطقة الساحل، امتدادا للعلاقات الأمنية بين الدولتين التي بدأت سنة 1998، بعد زيارة الأميرال جوزيف لوباز،قائد القوات البحرية الأمريكية في أوروبا للجزائر بدعوى من الفريق محمد العماري، قائد الأركان للجيش،حيث فتحت هذه الزيارة أفاق التعاون بين البلدين، أخذت تتجسد مع التمارين المشتركة بين القوات البحرية الجزائرية و الأمريكية (الأسطول السادس)،كما استفادت الجزائر من مساعدات بقيمة 61 ألف دولار و ذلك في إطار البرنامج العالمي للتمرين و التربية العسكرية ، وتوالت بعد ذلك التمارين المشتركة .كما انضمت الجزائر في سبتمبر 1998، إلى الحوار الذي أطلقه الحلف الأطلسي مع دول الجنوب في 1995، و الذي ضم كل من مصر، الأردن، المغرب و تونس .و قد عرف التنسيق الجزائري مع الحلف تطورا هاما في إطار إستراتيجية المفهوم العسكري للدفاع ضد الإرهاب و الذي تم تبنيه في براغ نوفمبر 2001[18].

التقارب الجزائري –الأمريكي ،أصبح ضروري بعد أحداث 11 سبتمبر التي أدت إلى تقارب الرؤى حول الخطر الإرهابي ،حيث رأت أمريكا في الجزائر شريكا في حربها على الإرهاب بسبب تجربتها و احترافية جيشها في مواجهة الحروب اللاتماثلية من جهة، و من جهة أخرى ، موقعها في شمال إفريقيا كبوابة ناحية الشرق الأوسط و إفريقيا الغربية، أين تتمركز المصالح الأمريكية و هي مصالح أصبحت مهددة بالجماعات الإرهابية في منطقة الساحل و الصحراء .و من جهتها، تراهن الجزائر على المساعدات الأمريكية خاصة الاستخباراتية في محاربة القاعدة في بلاد المغرب العربي و حركة التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا و أنصار الشريعة و دفعها بعيدا عن حدودها الجنوبية . [19]

فقد وجدت الجزائر في الإستراتيجية الأمريكية لمحاربة الإرهاب، فرصة لتدعيم جهودها في محاربة الإرهاب والاستفادة من المشاريع الأمريكية المطروحة ودعم موقفها، الذي ظل طوال سنوات التسعينات يدعو إلى تعاون امني من اجل التصدي لهذا

الخطر، الذي أصبح يهدد أرواح الأبرياء و استقرار الدول .كما وجدت أيضا في هذه الإستراتيجية فرصة لإبعاد تدخل الجيش الجزائري في حرب العصابات المكلفة للخزينة الجزائرية و للموقف السياسي الجزائري و سد النقص المتعلق بافتقار دول الساحل الإفريقي و الدول الإفريقية بصفة عامة إلى الوسائل الوجيستيكية و أقمار المراقبة الاستخباراتية ، الهامة لرصد تحرك الجماعات الإرهابية عبر الصحراء و الحدود الممتدة.

وفي إطار هذا التصور ،انضمت الجزائر إلى الشراكة العابرة لإفريقيا لمحاربة الإرهاب في منطقة الساحل، التي أعلنت عنها الولايات المتحدة في 2005 ، و التي حلت محل مبادرة بان الساحل لسنة 2003 (بميزانية قدرت في البداية ب7 مليون دولار قدمت لمالي،موريتانيا،النيجر،و التشاد) .وقد توسعت مبادرة الشراكة إلى مالي، نيجيريا،السنغال ودول المغرب العربي و هي الجزائر، المغرب ، تونس.و قدرت ميزانيتها ب100 مليون دولار في السنة .و خلال سنة 2010 دربت القوات الأمريكية سرايا مشاة خفيفة لمكافحة الإرهاب في كل من مالي، المغرب،نيجيريا ، السنغال و تونس ، كما قدمت دعما لوجيستيكيا للجيش الموريتاني . و منذ 2007، فان هذه المبادرة توجد تحت رقابة القيادة العسكرية الأمريكية الخاصة بإفريقيا، التي يوجد مقرها في ألمانيا بشتوت غارت بميزانية قدرت في 296،2،2011،مليون دولار مقابل 50 مليون في 2007[20]. و في إطار هذه الشراكة ،استفادت كل من النيجر و مالي و موريتانيا من 74%،من المساعدات بين سنوات 2005 و2007، إلى جانب المعدات العسكرية التي حصلت عليها مالي و التي قدرت بأربعة مليون دولار في 2009. [21] هذا إلى جانب التعاون ألاستخباراتي و الأمني الثنائي. وتعمل الجزائر على إشراك الولايات المتحدة وكل الأطراف التي من شانها مساعدة المنطقة في التخلص من خطر الإرهاب الذي لا يمكن مقاومته إلا بالتعاون و التنسيق الإقليمي و الدولي، الذي يخفف الأعباء المالية والوجيستيكية .

رابعا: التعاون الأمني الإفريقي و المساهمة في بلورة إستراتيجية دولية لمحاربة الإرهاب. منذ التسعينات سعت الجزائر إلى التنبيه إلى الخطر الإرهابي و طالبت بضرورة التعاون الدولي و الإقليمي لمحاربته و أعلنت الحرب على الإرهاب قبل الحرب التي أعلنتها أمريكا بعد 11 سبتمبر 2001، بعد المعانات التي عاشها الشعب الجزائري و الحصار الدولي الذي فرض عليها.و قد قادت العديد من المبادرات في إطار منظمة الوحدة الإفريقية ،ثم الاتحاد الإفريقي ،من اجل تبني إطار استراتيجي إفريقي يهدف إلى الاستجابة للتهديد، فكانت الدولة الرائدة في مجال صياغة إستراتيجية إقليمية و دولية لمكافحة الإرهاب .

و قد نجحت جهودها في إطار منظمة الوحدة الإفريقية في تبني اتفاق الجزائر 1999، الذي يكرس التصور الجزائري لمفهوم الإرهاب و سبل محاربته، حيث تضمن الاتفاق 23 مادة ،أبرزها تعريف الإرهاب، بأنه»»كل عمل يعتبر انتهاكا للقانون الجنائي للدولة الطرف و الذي يمكن أن يعرض حياة الأفراد للخطر و يشكل خطرا على التكامل الطبيعي او يسبب إصابة خطيرة او يسبب الموت لأي شخص أو أي عدد أو مجموعة من الأشخاص. و قد يسبب خسارة للممتلكات العامة و الخاصة او الموارد الطبيعية أو البيئة أو التراث الثقافي». على أن أهم ما تضمنته الاتفاق هو تدابير التعاون الإفريقي لمكافحة الإرهاب و منها: [22]

-تعهد الدول الأطراف بالامتناع عن القيام بأي عمل يستهدف تنظيم أو دعم أو تحويل أو التحريض على ارتكاب أعمال إرهابية أو إيواء الإرهابيين سواء عن طريق مباشر أو غير مباشر، بما في ذلك عدم إمدادهم بالأسلحة أو مساعدتهم على تخزينها في أراضيها و عدم منحهم تأشيرات أو وثائق سفر.

-تقوم الدول الأطراف باتخاذ أي إجراءات مشروعة تستهدف منع و مكافحة الأعمال الإرهابية طبقا لنصوص هذه الاتفاقية و التشريعات الوطنية السائدة فيها و خاصة :

*منع استخدام أراضيها كقاعدة للتخطيط أو تنظيم او تنفيذ أي عمل إرهابي أو المشاركة أو التعاون في هذه الأعمال بأي شكل من الأشكال.

*تطوير دعم وسائل المراقبة و ضبط الحدود البحرية و الجوية و البرية و منافذ الجمارك الخاصة بالهجرة لمنع تسلل الأفراد و الجماعات المتورطة في تخطيط و تنظيم الأعمال الإرهابية.

*اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لمنع إنشاء شبكات دعم الإرهاب .

*تشجيع تبادل المعلومات و الخبرات بشان الأعمال الإرهابية.

و كانت الخطوة الأهم في إطار الجهود الجزائرية في الاتحاد الإفريقي، هي إنشاء مجلس الأمن و السلم الإفريقي بعد صدور البروتوكول الإضافي لاتفاقية 1999 لمنع الإرهاب في 8 جويلية 2004 إلى جانب المركز الإفريقي للدراسات و البحث في الإرهاب ،الذي يوجد مقره في الجزائر، مهمته تحسين تقاسم المعلومات و التعاون و التنسيق بين كل الأطراف الإفريقية لمحاربة الإرهاب.و قد شكلت هذه المكاسب انتصارا للدور و للتصور الجزائري لمحاربة الإرهاب و الذي يقوم على توحيد مفهوم الإرهاب، بعيدا عن كل الخلفيات السياسية الغربية و التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية ويشجع التعاون الإقليمي و الدولي في إطار الاتحاد

الإفريقي والأمم المتحدة و المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا و بذلك، تحاول الجزائر تكوين تكتل إفريقي بميكانزمات فعالة تسمح للدول الإفريقية بإدارة قضياها الأمنية بعيدا عن التدخل الخارجي .

ويظهر الدور الجزائري نافذا في هيكلة الاتحاد الإفريقي و الميكانزمات الأمنية به من خلال المسؤوليين الجزائريين الذين تقلدوا مناصب هامة أبرزها العمامرة ،الذي شغل منصب المفوض - الملقّب بسيد أفريقيا - «الشخصية الأبرز في الاتحاد الأفريقي بعد الرئيس. وكان واحداً من العديد من مسؤولين جزائريين ، يتسلّمون مناصب أساسية في الاتحاد الأفريقي في مجالَي الأمن ومكافحة الإرهاب. وقبله، كان سعيد جنيت، أول مفوّض لدائرة السلم والأمن (2008-2002)، قيادة آليات السلام الأفريقية، وساعد في تصميم الهندسة الأفريقية للسلم والأمن. كما كان الرئيس الجزائري ، أحمد بن بلة، حتى وفاته في العام 2012، رئيس لجنة حكماء أفريقيا والممثّل الوحيد لدول الشمال فيها، وهي عبارة عن هيئة تضم خمس شخصيات مرموقة في أفريقيا، يؤدّون دور الوسطاء في النزاعات كما يقدّمون المشورة لرئيس الاتحاد الأفريقي.[23] هذا إلى جانب تعيين بيروقراطيين جزائريين في مناصب أساسية في الأمم المتحدة مثل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا)حيث يتولّى جنيت حالياً منصب المبعوث الخاص لأمين عام الأمم المتحدة .كما حلّ إسماعيل شرقي (منذ 2013) مكان لعمامرة في منصب مفوّض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي.[24]

و تبرز الجهود الجزائرية في استقرار منطقة الساحل من خلال العديد من البرامج و المبادرات التي ساهمت الجزائر في بلورتها و أهمها، إستراتيجية الاتحاد الإفريقي في منطقة الساحل التي أعلن عنها في سنة 2013. فقد قرر الاتحاد الإفريقي ابتداء من 1اوت 2013، إنشاء مهمة الاتحاد الإفريقي لمالي و الساحلMISASAHEL،مقرها باماكو و كانت بذلك أهم خطوة نحو طرح مشروع شامل لبناء السلم و القضاء على عدم الاستقرار في منطقة الساحل ،حيث تضمنت هذه المهمة ببلورة إستراتيجية الاتحاد الإفريقي في منطقة الساحل .وهي إستراتيجية تعتمد على تطوير ثلاث مجالات أساسية متداخلة و متكاملة لبناء و تحقيق الأمن و السلم والتنمية في إفريقيا و هي : الحكم الراشد،الأمن و التنمية و كل مجال من هذه المجالات يضم بدوره العديد من المجالات الواجب الاضطلاع بها من اجل استقرار المنطقة.

و نشير في هذا الإطار، أن هذه الإستراتيجية هي حوصلة لمختلف البرامج الاقتصادية و التنموية و الأمنية ،التي طرحت سواء في إطار الاتحاد الإفريقي أو في إطار التجمعات الإقليمية في إفريقيا و من أبرزها مبادرة النيباد، التي تكرس الجهود الجزائرية في بعث استقرار كامل إفريقيا من خلال التركيز على التنمية الاقتصادية ...الخ.

و في الإطار العربي، نجحت الجزائر خلال لاجتماع الحادي عشر لمجلس جامعة الدول العربية في جانفي 1994 إلى جانب كل من تونس و مصر، في إدراج الإرهاب لأول مرة في جدول أعمال المجلس و ذلك بعد تغير مواقف بعض الدول، بشان الجماعات الإسلامية . كما قدمت الجزائر مشروع قرار إلى مجلس وزراء الإعلام العرب لمكافحة الإرهاب و التطرف و تم في 22 افريل ،1998 بالقاهرة إبرام الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التي دخلت حيز التنفيذ في 1999.[25] و قد ركزت الاتفاقية على التفريق بين الإرهاب و الكفاح المسلح ضد العدوان أو الاحتلال الأجنبي و التحرر و تقرير المصير، وفقا لمبادئ القانون الدولي و يستثني هذا المفهوم كل عمل يمس بالوحدة الترابية لأي من الدول العربية[26].و يترجم هذا التفريق أمرين رئيسيين أولهما حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره و ثانيهما رفض التدخل الخارجي بحجة الإرهاب.

و على المستوى الدولي و في إطار الأمم المتحدة، فقد انضمت الجزائر و صادقت على عديد الاتفاقيات و الصكوك الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب ابتداء من 1995، و منها: اتفاق 1963 المتعلق بالجرائم التي ترتكب على متن الطائرات ،اتفاق 1979 المتعلق بآخذ الرهائن في سنة 1996 ،الاتفاقية الدولية المتعلقة بقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل في 2000، الاتفاقية الدولية لقمع تمويل ..الخ.

و من جهة أخرى و في محاولة لاستغلال أحداث 11 سبتمبر و الحرب الدولية على الإرهاب، تركزت جهود الجزائر على المستوى الدولي في المرافعة من اجل بلورة إستراتيجية دولية موحدة لمحاربة الإرهاب تقوم على التعاون و التنسيق بين الدول على المستوى الإقليمي و الدولي و التفريق بين الإرهاب و النضال الذي تقوده الشعوب في سبيل تقرير مصيرها و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و على المقاربة السلمية لتسوية الصراعات الداخلية، كإستراتيجية لتحييد الجماعات المتطرفة و استطاعت الجزائر فرض تصورها في حل الأزمة في مالي و في مباشرة الحوار بين اللبيين و رفضت تسليح بعض الأطراف في ليبيا.كما كللت جهودها بتجريم دفع الفدية للإرهابيين . فبعد العديد من المؤتمرات بمشاركة خبراء في محاربة الإرهاب في إطار المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب و بعد اللائحة التي طرحتها الجزائر في الاتحاد الإفريقي، خلال مؤتمر سرت في 2009"، اصدر مجلس الأمن في 17 ديسمبر 2009 لائحة تمنع دفع الفدية مقابل تحرير الرهائن وهو انتصار للدبلوماسية الأمنية الجزائرية في محاربة الإرهاب و اعتراف المجتمع الدولي ،بان الإرهاب ظاهرة دولية و هو ليس سلوكا خاصا بمجتمع ما. كما تعني هذه اللائحة أيضا، توحيد التصور الدولي للتصدي لهذا التهديد.

و تبرز هذه الآليات التصور الشامل الذي تطرحه الجزائر لمواجهة احد أهم الأخطار التي تهدد الأمن و السلم الدوليين و هو

الإرهاب ،الذي أدت الظروف الاقتصادية و السياسية و ضعف الدولة إلى انتشاره و توسعه في إفريقيا بشكل أصبح ينذر بتفكك المنطقة في ظل احتمال تحالف الطوارق مع الحركات الإرهابية .

المحور الثالث:معوقات الدور الجزائري.

إن الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة الساحل و الصحراء بالنسبة للأمن القومي الجزائري -نظرا للروابط التاريخية و الجغرافية وتطور الخطر الإرهابي وتعدد تنظيماته وشبكة العلاقات القارية والدولية التي نسجتها وتمدد ها إلى أوروبا وأمريكا اللاتينية و الشرق الأوسط، -، تفسر الاهتمام المتزايد للجزائر باستقرار هذه المنطقة و المحافظة على وحدتها الإقليمية و هو اهتمام ارتبط أيضا بالمصير المشترك و العلاقات التاريخية .وقد بنت الجزائر تصورها في محاربة الإرهاب على:

*القضاء على الجماعات الإرهابية.

*منع وصول الدعم المالي الإرهابيين.

*تنمية قدرات الدول العسكرية و الاقتصادية على محاربة الإرهاب.

*التأكيد على عدم ربط الإرهاب بأي دين او جنسية.

*التأكيد على معالجة ظروف انتشار الإرهاب.

*عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

*التفريق بين الإرهاب و حق الشعوب في تقرير مصيرها.

إلا أن طبيعة المنطقة و حجم المشاكل التي تعاني منها و تعقدها إلى جانب ارتباط المنطقة بمصالح القوى الغربية و لا سيما فرنسا و أمريكا ،تشكل عوائق أساسية تحد من فعالية الدور الجزائري في التنسيق و التعاون الأمني و السياسي مع الدول المعنية والقضاء على الإرهاب .

أولا:تعقد مشاكل المنطقة وضعف الدولة.يمتد الساحل من جنوب الجزائر إلى شمال نيجيريا و من السنغال إلى إثيوبيا، مرورا بدول مثل موريتانيا ، مالي ،بوركينافاسو، النيجر، التشاد، السودان و اريتريا، و هذه الدول تعاني مشاكل معقدة تراكمت و تداخلت بسبب انعدام الحلول و منها خاصة التهديدات المرتبطة بالتّصحر والأمراض والمجاعة بالإضافة إلى تطور الإرهاب و الجريمة المنظمة، التي تفاقمت في المنطقة منذ التسعينات و صعبت من الأزمة.

ويمثل الفقر أهم المشاكل التي تولدت عنها مشاكل الهجرة و الإرهاب، حيث تعتبر الدول الواقعة ضمن منطقة حزام الساحل من أفقر الدول على مستوى العالم .فمن بين 186 دولة مدرجة في مؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 2013،تحتل النيجر المرتبة 186، التشاد184،بوركينافاسو 183،مالي 182، كما يعاني حوالي 11،3مليون شخص من الامن الغذائي في هذه المنطقة[27].وبالمقابل تعيل منطقة الساحل حوالي 150 مليون نسمة ، يعتمد اغلبهم على الزراعة و الرعي .

كما أن المساعدات الخارجية غيركافية لسد الحاجيات المتزايدة. فحسب أرقام لجنة المساعدات التابعة منظمة التعاون والتنمية ،فان المساعدات الموجهة إلى إفريقيا انتقلت من47،9 مليار دولار في سنة 2010 إلى 51،2مليار دولار في سنة 2011بارتفاع قدر 0،6مليار دولار وهو ارتفاع يعزى إلى ارتفاع المساعدات الثنائية مقابل انخفاض للمساعدات المتعددة الأطراف، التي انتقلت من 18،3مليار دولار سنة 2010 إلى 17،9مليار دولار في سنة 2011[28]،ولكنها لا تفي بمتطلبات التنموية في منطقة الساحل.

إن هذه المساعدات التي لم تؤتي نتائجها منذ سنوات عديدة ،غيركافية للتصدي للمشاكل المعقدة في المنطقة. فعلى سبيل المثال، قدرت منظمة الأغذية العالمية ،الاحتياجات المالية الفورية لحماية الزراعة و الرعاة و الزراعة الرعوية ،إلى جانب جماعات أخرى مهمشة، ب80مليون دولار أمريكي من اجل مساعدة 6،2مليون شخص في منطقة الساحل، أي ما يعادل 39%،من 16مليون شخص يعيشون في الامن الغذائي وسوء التغذية. و بمساعدة الشركاء الماليين ، فالاحتياجات المقدرة لتدخل الفاو من اجل الدعم الفوري تمثل 15%فقط من المبلغ الإجمالي لإستراتيجية الاستجابة المعتمدة من طرف اللجنة الدولية الدائمة لمحاربة التصحر في الساحل IASC،و الخاصة بالأمن الغذائي و 10%،فقط من مجموع 723 مليون للأمن

الغذائي و التغذية ولم تحصل الفاو إلا على 21% فقط من احتياجاتها المالية. ومن المعروف أن الأزمة الغذائية في الساحل، تمس مساحات واسعة من موريتانيا ،مالي ،بوركينافاسو ،النيجر ،التشاد، غامبيا والسنغال بدرجة اقل[29]. وقد التزمت الجزائر بتقديم العديد من المساعدات لكنها تبقى غيركافية مما يصعب من مهمة الجزائرفي القضاء على الإرهاب و تحقيق الاستقرار.

كما تعاني دول الساحل ،أيضا من تعدد التركيبة الاجتماعية داخل الدولة الواحدة، و الصراعات التي نتجت عن ذلك من جهة و صعوبة التوفيق في الحلول السياسية ، أمام عجز هيكلي لمؤسسات الدولة في الاستجابة للمطالب المتعددة الاقتصادية و السياسية . وهذا دون إغفال المطالب الانفصالية للطوارق ونمو الجماعات الإرهابية .وعليه فان الدور الجزائري في ظل تراكمات اقتصادية و اجتماعية و أمنية لن يكون سهلا إلا بتعاون جميع أطراف الأزمة وربط الأمن بالتنمية ، وعدم التركيز على الأمن العسكري و التدخل وللجزائر خبرة في هذا المجال من خلال قانون المصالحة الذي أثمرت نتائجه استقرارا ينعم به الجزائريون بعد عشرية سوداء كلفت الدولة الكثير من الأرواح و الخسائر.

و أما بالنسبة للمقاربة الأمنية التي تتبناها الجزائر لمحاربة الإرهاب في الساحل ، فيجب الإشارة إلى أن امتداد الحدود لدول الساحل والصحراء على مسافات برية واسعة و وقوع منطقة الساحل و الصحراء كحزام يربط بين شمال إفريقيا و إفريقيا الغربية، يشكل العائق الأساسي في ملاحقة الجماعات الإرهابية و شبكات التهريب ،التي بدا نشاطها منذ الثمانينات محليا ثم بدا يتوسع و انتشر فيما بعد إلى العديد من الدول .

ضعف القدرة العسكرية لدول المنطقة.

إن ضعف القدرات العسكرية لدول الساحل في مواجهة التهديدات الأمنية.-رغم الجهود الفرنسية و الأمريكية في تقوية القدرات القتالية لجيوش دول الساحل، في إطار مختلف البرامج التي اقترحتها-، يشكل عائقا مهما في إرساء الأمن، فهذه الجيوش تعاني العديد من النقائص العملياتية في ظل ضعف الميزانيات العسكرية . ففي سنة 2009 بلغت ميزانية مالي180 مليون دولار مقارنة بميزانية الجزائر المقدرة ب 5،3 مليار دولار .كما تعاني جيوش الساحل أيضا من قلة عدد الأفراد في مواجهة الجماعات الإرهابية حيث يقدر هؤلاء ب147.000 عسكري في الجزائر،76.000 عسكري بالنسبة لليبيا، 25.350 بالنسبة للتشاد،15870 بالنسبة لموريتانيا،112000 بالنسبة لبوركينافاسو،7750 لمالي و 5300 بالنسبة لموريتانيا، [30]مقابل جماعات إرهابية تمتلك وسائل اتصال حديثة وعتاد عسكري حصلت عليه من خلال تجارة الأسلحة و أموال التهريب و الحروب و النزاعات الداخلية.

و من جهة أخرى، يفتقر الاتحاد ا الإفريقي (الذي تعول عليه الجزائر كثيرا) في مجال حفظ الأمن لقوات خاصة تحت تصرفه. فطبقا للمادة 31فقرة 1،الخاصة بإنشاء مجلس الأمن و السلم الإفريقي ،تقرر إنشاء قوة حفظ الأمن افريقية قوامها 32500 فرد و ذلك في 2003، بغرض تدعيم الاتحاد الإفريقي بقوات مدنية وعسكرية، تسمح له بإدارة الأزمات ،لكن و إلى غاية 2014 لم ترى هذه القوة النور بسبب العديد من المشاكل ومنها صعوبة التوفيق بين المجموعات الاقتصادية الإفريقية.

إن الفقر و التخلف و مشاكل الطوارق و هشاشة الدول و ضعف القدرات العسكرية و تنامي الإرهاب و الجريمة المنظمة والامتداد الواسع للحدود لا يسمح للجزائر، بان تفعل دورها و جهودها إلا بالتعاون مع جميع الأطراف الإقليمية و المحلية و الدولية ، ضمن مقاربة تنموية و سياسية بعيدة المدى .

ثانيا: ارتباط امن منطقة الساحل بالمصالح الغربية وصراع النفوذ.

ان الدور الجزائري في محاربة الإرهاب ودعم التنمية في منطقة الساحل مرهون بادرة و إيجاد توافق مع القوى الدولية المتضاربة المصالح و خاصة فرنسا. فوقوع المنطقة ضمن تقاطع المصالح الفرنسية و الأمريكية أدى إلى تسييس الحلول السياسية و امنتها ،على حساب استقرار واحتياجات شعوب المنطقة، الأمر الذي يقوض الدور الجزائري السلمي و الأمني في ظل تعدد البرامج العسكرية و المقترحات السياسية، التي تبدوا في كثير من الأحيان متضاربة لارتباطها بمصالح هذه القوى،و منها فرنسا التي تتواجد بقوة في المنطقة بهدف ترسيم حدود مناطق نفوذها في مستعمراتها لمواجهة تنامي النفوذ الأمريكي و الصيني و الذي ضيق من حلقة المستفيدين الفرنسيين . و تسعى فرنسا إلى حماية مناجم اليورانيوم في النيجر- الذي يعتبر رابع منتج عالميا – التي تستغلها منذ أكثر من خمسة عقود ، حيث يعد منجم ريموراين،اكبر المناجم في العالم و في إفريقيا وثلث إنتاج شركة ارينا ARENA يأتي من منطقة ارليت شمال النيجر، مما يسمح بتزويد قطاع الطاقة النووية الفرنسي بالمواد الخام(ينتج القطاع 75%،من كهرباء فرنسا). و بهذا فان، ثلث الاحتياجات الفرنسية من اليورانيوم، تأتي من النيجر و حماية لهذه الاحتياجات، بادرت فرنسا إلى إنشاء قاعدة مداما العسكرية على بعد150كلم على الحدود الليبية ليتحقق الحلم الفرنسي بالتواجد في شمال

إفريقيا [31].

و يعود المخطط الفرنسي للسيطرة على المنطقة إلى سنة 1957،عندما تم تشكيل وحدة إقليمية خاصة سميت "المنظمة المشتركة للمناطق الساحلية "و تمتد من جنوب الجزائر إلى التشاد مرورا بالنيجر و السودان الفرنسي(مالي)،و بعد الاستقلال، حاولت فرنسا المحافظة على مصالحها من خلال اتفاقيات الدفاع مع النيجر، التي تضمنت بندا يقضي بتزويد تفضيلي لفرنسا بالمواد الأولية الإستراتيجية و هو ما سمح لها باستغلال اليورانيوم النيجيري منذ 1969و بأسعار رخيصة و سمح لها بتحقيق الاستقلال الطاقوي.هذه المصالح أضحت مهددة منذ بداية 2000،بسبب احتدام الصراع و المنافسة الدولية على شمال مالي مثل الصراع حول حوض Taoudini بين الجزائر و موريتانيا و شركة توتال الفرنسية مع قطر ،حيث أن شركة توتال تتواجد منذ 2005 في موريتانيا و تشغل حوض ياودوني في المناطق Ta7 et Ta8،و في النيجر تحضر فرنسا لافتتاح منجم Imouroren، باستثمار قدر بأكثر من مليار اورو.[32] هذه المصالح و غيرها دفعت بفرنسا إلى تكيف تواجدها العسكري في أشكال مختلفة بدءا بإستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن و التنمية في الساحل لسنة 2011، و التي وجهت لكل من موريتانيا، مالي، النيجر ،بوركينافاسو و التشاد.

هذا إلى جانب التدخل العسكري في مالي بعد تدهور الأوضاع، في إطار عملية سيرفال أو القط المتوحش" في 11 يناير 2013، لوقف تقدم الإسلاميين الذين أظهروا عزمهم على غزو باماكو، ووجهت ضربات إلى الجماعات الإرهابية ،و في إطار مواصلة هذه الجهود أطلقت فرنسا عملية برخان (كثبان رملية بشكل هلال في اتجاه الريح) و ذلك بالتنسيق مع خمس دول في المنطقة ،هدفها قطع الطريق على المهربين و منع منطقة الساحل من أن تكون معبرا دائما لذلك كما تهدف العملية أيضا إلى منع إعادة تهيكل المجموعات الجهادية بين ليبيا و المحيط الأطلسي، و قد اختيرت نجامينا مركزا لقيادة العملية.[33] إن عملية برخان عملية دائمة تشكلت في أوت 2014، تضم le G5، مجموعة الخمسة و هي مالي،موريتانيا،بوركينافاسو،النيجر،و التشاد تقوم بالمراقبة للمنطقة وتقاسم المعلومة مع هذه الدول من اجل محاربة الإرهاب و الجريمة المنظمة و حق ملاحقة العناصر الإرهابية داخل أراضي هذه الدول.و قد سخرت له فرنسا 3.000عسكري و 200 مدرعات ،عشرين طائرة هيليكوبتر، طائرات نقل،ستة طائرات حربية وثلاث طائرات بدون طيار.[34]

و من جهتها ،سخرت الولايات المتحدة، العديد من البرامج و المبادرات الخاصة بمحاربة الإرهاب في الساحل و حماية مصالحها في إفريقيا،التي أصبحت احد أهم البدائل إلى جانب منطقة بحر القزوين في السياسة الأمريكية للطاقة، التي تم تبنيها في شكل قانون في سنة 2005 لفك التبعية لمنطقة الشرق الأوسط التي تعاني من عدم استقرار و تلبية الطلب الأمريكي المتزايد على الطاقة. و منه تزايد الاهتمام الأمريكي بإفريقيا كمصدر للطاقة و كمركز لمراقبة الأوضاع في قناة السويس و البحر الأحمر. و قد تمت الإشارة إلى أهم البرامج أعلاه.[35]

هذه المشاريع المتعددة التي يركز اغلبها على تطوير القدرات العسكرية للجيوش الإفريقية و إقامة القواعد العسكرية على حساب التنمية الاقتصادية ولاجتماعية ، التي لا تمثل الا جزءا هامشيا في سياستها تجاه المنطقة ، سوف لن يؤدي إلى استقرار منطقة الساحل و هو ما يصعب من الدور الجزائري ،الذي يهدف إلى حماية إفريقيا من التهديدات المعقدة التي تواجهها. و عليه يرتهن الدور الجزائري بجهود التعاون مع كل الدول و المنظمات الإقليمية الإفريقية اقتصاديا و امنيا. على الدول الإفريقية و دول منطقة الساحل أن تعي الخلفيات الإستراتيجية للتدخل الغربي على المدى البعيد و أن تلعب على المنافسة فيما بين القوى من اجل تشجيع المبادرات الإقليمية و العمل على تنفيذ إستراتيجية الاتحاد الإفريقي من اجل الساحل و مبادرة النيباد، التي تضع إطارا للعلاقات الإفريقية – الدولية،، من شانه التخفيف من المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية التي أصبحت مصدرا للإرهاب. فقد تضمنت المبادرة التي بذلت فيها الجزائر مجهودات كبيرة ، العديد من الوسائل أهمها:[36]

* العمل على إدخال المنتجات الإفريقية إلى الأسواق العالمية ،من خلال تحرير المبادلات بينها و بين شركائها في إطار المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف للحصول على امتيازات مثل الإعفاءات الجمركية و تسهيل الدخول إلى الأسواق العالمية و إقامة مناطق حرة للمبادلات و اتحادات جمركية افريقية وتسهيل التصدير و الاستيراد مع باقي دول العالم .

*زيادة المساعدات الإنمائية الخارجية على المدى المتوسط وكذلك إصلاح نظام تسليم المساعدات من أجل ضمان استخدام تدفقاتها بصورة أكثر فعالية من قبل الدول الإفريقية المستفيدة، وتشكيل مجموعة لدراسة وإعداد وثيقة بشأن إستراتجيتها

لتخفيف حدة الفقر بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين.

*تخفيف عبء الديون الذي لا يزال يقتضي سداد مدفوعات خدمة الديون، التي تشكل نسبة كبيرة من العجز في الموارد بحيث يرتبط تخفيف الديون أساسا بتخفيف حدة الفقر، وفي هذا السياق قام قادة المبادرة بالتفاوض بشأن هذه الترتيبات مع الحكومات الدائنة من أجل خفض هذه الديون كنسبة إلى أقل من 10 % من مداخيل كل حكومة افريقية وتستطيع كل البلدان أن تشترك في هذه العملية في إطار الآليات الموجودة.

إن جهود الجزائر المتواصلة في محاربة الإرهاب و إن أدت إلى تهدئة لفترات طويلة المدى نوعا ما ،إلا أنها لن تؤدي إلى استأصاله كليا وذلك بسبب تعقد المشكلة وتداخل أبعادها السياسية والاقتصادية والأمنية وتدخل الكثير من الفواعل. وبما أن مشكلة الإرهاب ،أكثر تعقيدا بسبب انتشارها على نطاق واسع والتنظيم الذي أصبحت تتميز به الجماعات الإرهابية وهشاشة الدولة و ضعف التنمية الاقتصادية ،إلى جانب محدودية القدرات الجزائرية ، يجعلنا نستنتج أن دور الجزائر مرهون بتفعيل المبادرات التنموية في الإطار الإفريقي و الإسراع في تشكيل قوات التدخل السريع في إطار الاتحاد الإفريقي، كما أن التكتلات الاقتصادية الإفريقية مطالبة بإعادة النظر في إستراتيجيتها التنموية.

الخاتمة:إن الدور الجزائري في محاربة الإرهاب في منطقة الساحل و إفريقيا،هدف تبنته الجزائر مبكرا من خلال سعيها الدائم لتنمية القارة الإفريقية و الذي برز مع طرح الجزائر لنظام اقتصادي دولي عادل يخفف من العلاقات الاستغلالية التي تقوم عليها العلاقات بين الشمال و الجنوب و استغلال و استنزاف ثرواتها .كما كرست الجزائر أيضا جهودها لتحرير القارة من الاستعمار و حل النزاعات الإفريقية –الإفريقية .و من ثم فان جهود الجزائر في محاربة الإرهاب في الساحل هي تكريس لهذه الجهود،التي امتدت في ظل انتشار التهديد الإرهابي إلى تعاون امني و استخباراتي و لا سيما مع تأسيس القيادة الجهورية لدول الميدان و الجهود الجزائرية في إطار الاتحاد الإفريقي و على المستوى الدولي.

و تترجم هذه الجهود العلاقات التاريخية و الروابط الجغرافية من جهة ، و من جهة أخرى، التخوفات الجزائرية من الخطر الإرهابي و الجماعات المسلحة المتمركزة في منطقة الساحل و تهديدها للأمن القومي الجزائري ،المرتبط بالأمن الساحلي و الإفريقي و ما انجري عنها من نشاط وتدخل عسكري غربي ، يطوق الدور الجزائر في المنطقة.

إلا ان هذا الدور ،يعاني من العديد من العراقيل التي تحد من فعاليته و في مقدمتها تعقد مشاكل المنطقة وتداخلها و لا سيما مشكل الفقر و هشاشة الدولة و نمو و تطور الحركات الإرهابية و الجريمة المنظمة ، إلى جانب أهمية المنطقة في إستراتيجية القوى الغربية خاصة فرنسا و الولايات المتحدة و اللتين تعملان على عرقلة الدور الجزائري من خلال تسييس الحلول و امننتها وربطها بتحقيق مصالحها ، و الضغط على بعض الأطراف مثلما هو الحال في أزمة مالي و هو ما يعطل الدور الجزائري.

و يبقى ان مقاربة الجزائر في محاربة الإرهاب في منطقة الساحل مرهون بوعي الدول الإفريقية بأهمية أفرقة الحلول و التعاون مع الجزائر سواء في الإطار الثنائي آو التجمعات

المراجع و المصادر.

الدوريات.

–رجب ،محمد. "التدخل العسكري الفرنسي في غرب إفريقيا .محاربة الإرهاب ام حماية للمصالح اليورانيوم سبب الحملة الفرنسية على الغرب الإفريقي .قاعدة مداما النيجيرية بداية تحرك عسكري اتجاه ليبيا"،مجلة دراسات و أبحاث، العدد 9790 (الجزائر :2015).

الصحف.

الأهرام العربي .إفريقيا تحت سيطرة القواعد العسكرية الأمريكية(مارس 5102).عن : yciloP/ge.gro.marha.latigid. 9638081=laireS?xpsa (5102-30-80) .

الرسائل الجامعية

- سليم ، العايب. " الدبلوماسية الجزائرية في إطار الاتحاد الإفريقي"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، غير منشورة ، جامعة الحاج لخضر،باتنة ،الجزائر،2011-2010.

-علي،لونيسي ."الية مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون وواقع الممارسات الدولية الانفرادية"، رسالة دكتوراه في القانون غير منشورة ،جامعة مولود معمري،تيزي ززو، الجزائر،2012.

-- نور الدين، حشود. العلاقات الجزائرية –الأمريكية2004-1992.رسالة ماجيستير.قسم العلوم السياسية .جامعة منتوري .قسنطينة.2004.

التقارير الرسمية :

وزارة التنمية والتعاون الدولي .حالات طوارئ تحت المجهر .أزمة الساحل .تقرير رقم 1.20 (الإمارات العربية المتحدة:سبتمبر 2013).

المصادر الالكترونية بالغة العربية.

-.نيكلز،نيماجنب. دور الجزائر في الأمن الأفريقي،في/carnegieendowment.org/sada/2014

خالد احمد،وليد. موقع تركيا الاستراتيجي و دورها في الساحة الدولية.

.https://kitabat.com/ar/pdf/10151.htm

المصادر باللغة الفرنسية.

Périodiques

- Bayart, Jean-François. « Le piège de la lutte antiterroriste en Afrique de l'Ouest. Sciences Politiques Comparés», Revue Européenne d'Analyse des sciences politiques. N°26,(août 2010).

- Chena, Salim. « L'Algérie et son sud .Quels enjeux sécuritaires? «, Notes de L'IFRI.(France : Novembre 2013).

-Tisseron, Antonin. « Enchevêtrements géopolitiques autour de la lutte contre le terrorisme dans le Sahara «, Hérodote, N° 142(Paris : 2011).

Sites internet

- Aïda Ammour, Laurence. "L'Algérie et les crises régionales :entre velléités hégémoniques et repli sur soi", (http://www.jfcconseilmed.fr/.../13-04---Ammour--L-Algerie-e-.

- Blanco Navarro ,José María et Luis de la Corte Ibáñez. « Le trafic de drogue en Afrique subsaharienne (I) : Son rôle dans le trafic de drogue international et les influences internes». Institut Espagnol d'Études Stratégiques (IEEE) et Institut Militaire de Documentation de l'Évaluation et Prospective (IMDEP). «Terrorisme et trafic de drogues en l'Afrique sub-saharienne», In : (http://www.ieee.es/.../DIEEET01-2013_IEEE-IMDEP_Versio .P9-19 AREVOIR..

- chena ,salim. "Le Sahara et le Sahel dans la politique algérienne Territoires menacés, espaces menaçants",(http://www.recherches-internationales.fr/R97/RI97Chena.pdf)

, (https://www.ifri.org/sites/.../notemomsalimchena.pdf.)

- Decroix, Christophe .»Barkhane», l'opération antiterroriste de la France au Sahel»,(http://www.rtl.fr › Actu › International), accéder).

- Djibo, Mamoudou. Rébellion touarègue et question saharienne au Niger, (www.cairn.info/revue-autrepart-2002-3-page-135.htm

- Guibbaud ,Pauline. «Perceptions et conséquences régionales de l'intervention française au Mali : le cas

du Nigéria« ,Etudes géostratégiques, (http://etudesgeostrategiques.com /.../perceptions-et-consequenc).
- Magrin ,Géraud . "Compétition pétrolière et développement en Afrique : quels enjeux pour l'Europe et les Etats-Unis ? " , (http://www.groupedesbellesfeuilles.eu/.../CR%20Enjeux%20.).

- Mekdour , Mehdi. "Al Qaïda au Maghreb Islamique : une menace multidimensionnelle",(http:// archive.grip.org /.../NA_2011-08-26-FR_M-MEKDOUR).

- Association Survie. «les zones d'ombre de l'intervention française au mali .Elément de contexte et d'explication», (http:// Survie. Org /.../pdf / dossier-les zones).
- BAfD, OCDE, PNUD, CEA 2013. « Investissement étrangers, aide, transferts des migrants et recettes fiscales en Afrique», (htpp://www.africaneconomicoutlouk.org).
- Cadre stratégique de réponse régionale. « La crise alimentaire et nutritionnelle du Sahel : L'urgence d'appuyer la résilience des populations vulnérables. Burkina Faso, Gambie, Mali, Mauritanie, Niger, Tchad, et Sénégal», (http:// www.fao.org).
- International crises group. " Mali : dernière chance à Alger ", Briefing Afrique,N°104(Dakar-Bruxelles : 2014),(http:// www.crisisgroup.org /.../ mali/b104-mali-dernière-chance).

الهوامش:

1- وليد خالد احمد، موقع تركيا الاستراتيجي و دورها في الساحة الدولية ،ص2.على الرابط.
https://kitabat.com/ar/pdf/10151.htm
2-شمسة بوشنافة. إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن و التنمية في منطقة الساحل(إستراتيجية من اجل الساحل): الرهانات و القيود. الملتقى الدولي حول: التحديات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة.جامعة قاصدي مرباح. ورقلة.يومي الأربعاء و الخميس27/28فيفري 2013.

3 -Salim Chena, « » L'Algérie et son sud .Quels enjeux sécuritaires? »,Notes de L'IFRI,(France : Novembre 2013),P6.

4 - Mamoudou Djibo, Rébellion touarègue et question saharienne au Niger, p141, In : www.cairn.info/revue-autrepart-2002-3-page-135.htm .

5 - salim chena ,Le Sahara et le Sahel dans la politique algérienne. Territoires menacés, espaces menaçants«, P136-137, In : www.recherches-internationales.fr/R97/RI97Chena.pdf.

6 - Pauline Guibbaud«, Perceptions et conséquences régionales de l'intervention française au Mali : le cas du Nigéria ,»Etudes géostratégiques. In : etudesgeostrategiques.com/.../perceptions-et-consequenc.
7 - José María Blanco Navarro, et Luis de la Corte Ibáñez, Le trafic de drogue en Afrique subsaharienne (I) : Son rôle dans le trafic de drogue international et les influences internes, In : Institut Espagnol d'Études Stratégiques (IEEE) et Institut Militaire de Documentation de l'Évaluation et Prospective (IMDEP). Terrorisme et trafic de drogues en l'Afrique sub-saharienne, In : www.ieee.es/.../DIEEET01-2013_IEEE-IMDEP_Versio .P9-19 AREVOIR (10-04-2015).
8 Ibid, P9-19-20.
9-الأهرام العربي، إفريقيا تحت سيطرة القواعد العسكرية الأمريكية، مارس 5102.عن : ge.gro.marha.latigid/ yciloP.
.(5102-30-80) 9638081=laireS?xpsa

10 - Jean-François Bayart, « Le piège de la lutte antiterroriste en Afrique de l'Ouest », Sciences Politiques Comparés. N°26, (France :août 2010),p5.

كما عمدت الجزائر إلى تأسيس جبهة من الدول الإفريقية الرافضة للتدخل العسكري خاصة في أزمة مالي وهو ما ظهر في جولة عبد القادر مساهل في أكتوبر 2012 إلى موريتانيا ومالي والنيجر والاعتماد على الدبلوماسية السلمية حيث سمحت الجهود الجزائرية لقائد حركة أنصار الشريعة بالمشاركة في تسوية الأزمة كما قبل ممثل منظمة إفريقيا الغربية بالتفاوض معه في واغا دوغوا في نوفمبر2012.

12 - International crises group, « Mali : dernière chance à Alger » , Briefing Afrique. N°104 ,(18 novembre 2014), In : www.crisisgroup.org/ .../mali/b104-mali-dernière-chance .

13 - salim chena. Le Sahara et le Sahel dans la politique algérienne. Territoires menacés, espaces menaçants, Op-cit, P141-142-143.

14- العايب سليم،" الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة،(الدبلوماسية و العلاقات الدولية)،جامعة الحاج لخضر ،باتنة ،الجزائر، 2010-2011، ص85.

15- نفس المرجع،ص 86-87.

16 - Laurence Aïda Ammour, Op-cit,P4.

17 - Mehdi Mekdour, Al Qaïda au Maghreb Islamique : une menace multidimensionnelle, In: archive.grip.org/.../NA_2011-08-26-FR_M-MEKDOUR (08-05-2015).

18- نور الدين حشود.العلاقات الجزائرية –الأمريكية 1992-2004.رسالة ماجستير.قسم العلوم السياسية جامعة منتوري قسنطينة.2005. ص50-42.

19 - Laurence Aïda Ammour, Op-cit,P3.

20 - Mehdi Mekdour,Op-cit.

21 - Antonin Tisseron, »Enchevêtrements géopolitiques autour de la lutte contre le terrorisme dans le Sahara « , Hérodote, N° 142 (3e trimestre 2011),p101.

22-لونيسي علي ،"الية مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون وواقع الممارسات الدولية الانفرادية"، رسالة دكتوراه غير منشورة(في القانون)، جامعة مولود معمري،تيزي ززو، الجزائر،2012، ص215،214،213.

23-.نيماجنبزلكين، دور الجزائر في الأمن الأفريقي.عن: carnegieendowment.org /.../sada/2014/:(10-05-2015).

24- نفس المرجع

25-لونيسي علي ،مرجع سبق ذكره. ص201

26- نفس المرجع ،ص 204.

27- وزارة التنمية و التعاون الدولي، حالات طوارئ تحت المجهر.أزمة الساحل، تقرير رقم 09-1.20 (الإمارات العربية المتحدة –2013)، ص1.

28 - BAfD, OCDE, PNUD, CEA 2013, Investissement étrangers, aide, transferts des migrants et recettes fiscales en Afrique .In : www.africaneconomicoutlouk.org, P54.

29 - Cadre stratégique de réponse régionale, La crise alimentaire et nutritionnelle du Sahel : L'urgence d'appuyer la résilience des populations vulnérables. Cadre stratégique de réponse régionale. Burkina Faso, Gambie, Mali, Mauritanie, Niger, Tchad, et Sénégal, In : www.fao.org, P5-6.

30 - Antonin Tisseron, »op-cit, p103.

31-- محمد رجب ،"التدخل العسكري الفرنسي في غرب إفريقيا .محاربة الإرهاب ام حماية للمصالح اليورانيوم سبب الحملة الفرنسية على الغرب الإفريقي .قاعدة مداما النيجيرية بداية تحرك عسكري اتجاه ليبيا"، دراسات و أبحاث ،العدد 9790. (الجزائر: 2015).

32- Association Survie, les zones d'ombre de l'intervention française au mali .Elément de contexte et d'explication .In : Survie. Org /.../pdf / dossier-les zones, P8-9.

33.Ibid, P8-9.

34- Christophe Decroix,-»Barkhane», l›opération antiterroriste de la France au Sahel. www.rtl.fr › Actu › International.

35 - Géraud Magrin, Compétition pétrolière et développement en Afrique : quels enjeux pour l'Europe et les Etats-Unis ? .In :www.groupedesbellesfeuilles.eu/.../CR%20Enjeux%20, P9-10.

36- سليم ، العايب، مرجع سبق ذكره، ص118-